الطرق البديلة لحل النزاعات
محاضر الصلح والوساطة كسندات تنفيذية
وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

د. شريفة ولد شيخ
أستاذة مساعدة
كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة:

نصت المادة 600 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري[1] على أن "محاضر الصلح أو الاتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة والمودعة بأمانة الضبط تعتبر سندات تنفيذية ". وهكذا يعتبر كل من الصلح والوساطة والتحكيم من الطرق البديلة لحل النزاعات التي تثور بين الأشخاص.

سنركز خلال هذه الدراسة على الصلح والوساطة، وهي طرق قديمة قدم الإنسانية بحيث سبقت إنشاء المحاكم وتنظيم جهاز العدالة وسايرت الإنسانية وتعايشت معها ذلك لفوائدها.

[1]– تضمنه القانون رقم 08/09 المؤرخ في 2002/02/25 الجريدة الرسمية عدد 21 لسنة 2008 وأصبح ساري المفعول إبتداء من 2009/02/21 طبقا للمادة 1062 منه.

ودیننا الإسلامي الحنيف يزخر بالآليات والخطب والأمثلة التي تحث المؤمن إلى أحكام الصلح، لأنه حق وواجب في الإسلام إذ توجد عدة آليات تكرس الصلح منها قوله تعالى: " فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون" سورة الحجرات الآية 10، وكذلك قوله تعالى: " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما" الآية 9 من نفس السورة، وكذلك قوله تعالى: "وإن خفتم شقاقا بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما " سورة النساء الآية 35.

وفي مجال القضاء لا توجد رسالة وخطاب يجسد نبل مهنة القاضي مثل الرسالة التي بعثها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأبي موسى الأشعري لما يقول له: " أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فأفهم إذا أدلي إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ... إلخ والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو أحلّ حراما أو حرّم حلالا ... إلخ[1].

ولما كان القضاء أمانة والأمانة مسؤولية عظيمة، ولما كانت العدالة أساس الحكم الراشد[2] أصبح واجب القاضي الفاصل في النزاعات تحقيق العدالة بخلق موازنة بين إلزامية تطبيق القانون وواجب دراسة كل قضية وفق

---

[1]- راجع محتوى الرسالة في كتاب مولاي ملياني بغدادي، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، قصر الكتاب، البليدة سنة 1999، ص 132.

[2]- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحدي، دار النهضة والتحدي، دار القصبة للنشر، سنة 2008، ص 23.

خصوصياتها ومعطياتها، إذ كل حكم بجب أن يخضع إلى القانون من حيث الشكل والموضوع وإلى المنطق الذي تفرضه عدالة عادلة تحافظ على ثبات واستقرار المجتمع.

ونظرا لكثرة القضايا المطروحة على العدالة أصبح هذا الجهاز يعاني من إكتظاظ القضايا على مستوى جميع الأقسام ونظرا لإتصال معظمها بنفس الأسرة أو العائلة أو الأحباب، وتفاديا لإجراءات تقاضي طويلة معقدة ذات تكاليف في إرتفاع مستمر تحدث إنشقاقات عالية لا تجبر، أحدث المشرع الطرق البديلة لحل النزاعات، والتي سنعالج منها الصلح والوساطة في فصلين مستقلين، يخصص الفصل الأول للصلح والفصل الثاني للوساطة لنصل إلى تجربة الجزائر خلال مدة سنتين.

الفصل الأول: الصلح

إذا كان الصلح عبارة عن إتفاق طرفي النزاع على إيجاد حلول لتفادي نزاع محتمل أوحل نزاع قائم، فإن قانون الإجراءات المدنية والإدارية رفع محضر الصلح إلى مصف السندات التنفيذية.

وإذا كانت المادة 4 من هذا القانون تجير للقاضي إجراء الصلح بين الأطراف أثناء سير الخصومة وفي أي مادة كانت، فإن قانون الإجراءات المدنية والإدارية وضع للصلح نصوص تكمل تلك الموجودة في القانون المدني.

ولكي يكون محضر الصلح صحيحا اشترط القانون توفر أركان وشروط شأنه شأن جميع العقود، وهكذا ما سندرس في المباحث التالية إذ

نخصص المبحث الأول لمفهوم الصلح والمبحث الثاني لأركان الصلح أما المبحث الثالث فنخصصه لإجراءات الصلح وآثاره.

المبحث الأول: مفهوم عقد الصلح

الصلح هو عقد بين طرفين يقدم كل واحد للطرف الآخر المسائل موضوع الخلاف وموضوع الصلح قصد توقي نزاع محتمل الوقوع أو وضع حد لنزاع قائم، وهو من العقود الرضائية الملزمة للطرفين.

وهكذا يختلف الصلح عن التحكيم والوساطة لأنه يقع بإرادة الطرفين فقط الشيء الذي يجعل محضر الصلح سهل التطبيق والتنفيذ.

وإذا كان الصلح يعتبر من الطرق البديلة لحل النزاعات التي تثور بين الأشخاص فإنه يختلف عن التحكيم والوساطة.

وسنعالج كل هذه المسائل في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصلح

تنص المادة 495 من القانون المدني الجزائري على أن: " الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتناول كل على وجه التبادل عن حقه"[1]

---

[1]- تشبه هذه المادة 549 من القانون المصري التي تنص " الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقعان به نزاعا محتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن الجزء من إدعائه"

كما عرفته المادة 1458 من المجلة المدنية التونسية بأنه:" عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة ويكون بتنازل كل من المتصالحين عن البعض من مطالبه أو بتسليم شيء من

وهكذا فالصلح عقد يتم بين طرفين متخاصمين، الهدف منه وضع حد لنزاع قائم أوتوقي نزاعا محتمل الوقوع.

ومادام الصلح عقد رضائي فيكون من إيجاب وقبول وملزم للجانبين[1] ويشترط فيه ما يشرط بالنسبة لجميع العقود الرضائية.

المطلب الثاني: عقد الصلح في القانون الجزائري

أورد المشرع الجزائري عقد الصلح في الباب السابع من القانون المدني تحت عنوان العقود المتعلقة بالملكية، بحيث أفرد الفصل الخامس من هذا الباب للصلح من المادة 459 إلى المادة 466، وهذا ليس معناه أن الصلح ناقل للملكية بل لأن في الصلح يتنازل طرف عن جزء من إدعاءاته لصالح الطرف الآخر فينتهي النزاع.

وقد حذا المشرع الجزائري حذو المشلرع المصري في ترتيب الصلح ولكنني أرى إدراج الصلح ضمن الباب الخامس في مجال إنقضاء الإلتزام أكثر صوابا خاصة بعد رفع محاضر الصلح إلى درجة الأحكام القضائية كسندات

المال أو الحق "، راجع أحمد الجندوبي وحسين بن سليمة، أصول المرافعات المدنية والتجارية شركة أودبيس للطباعة، تونس2005، ص 318.

– وكذلك عامر برور، الطرق البديلة لحل النزاعات في القانون التونسي، مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الجزء 1 ، 2009، ص 325.

– أما قانون المسطرة المدنية المغربي وإن نص على الصلح في الفصل 277–278 فإنه لم يعرفه فضلا على أنه يقع في المواد الإجتماعية فقط.

[1] – عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مجلد 1963/2، ص 517 .

تنفيذية، فضلا على ان عقد الصلح كاشف لما إشتمل عليه من الحقوق عملا بالمادة 463 من القانون المدني الجزائري.

وقد تضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري نصوصا تضم بموجبها الصلح القضائي، بالقول أنه" يجوز للخصوم التصالح تلقائيا أو بسعي من القاضي في جميع مراحل الخصومة"(المادة990 من القانون المذكور)، وأن " الصلح يثبت في محضر يوقع عليه الخصوم والقاضي وأمين الضبط ويودع بامانة ضبط الجهة القضائية".

كما رفع المشرع الجزائري محضر الصلح إلى مصف السندات التنفيذية بالقول "إن السندات التنفيذية هي: ... محاضر الصلح أو الإتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة والمودعة بأمانة الضبط" (المادة 600 فقرة 8 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية).

المطلب الثالث: إختلاف الصلح عن أنظمة أخرى شبيهة

قد يختلط الصلح بالتحكيم كما قد يختلط بالوساطة، غير أن الصلح يختلف عن التحكيم من حيث أن الصلح قد يكون قضائيا أو غير قضائيا ينشأ بإرادة المتخاصمين قصد وضع حد للخصام بطريقة ودية ومتبادلة دون تدخل شخص أجنبي، الصلح مسموح في جميع مراحل الدعوى المهم ألا يكون فصل فيها بطريقة نهائية.

أما التحكيم ففيه يتفق الطرفان على محكمتين يبتون في نزاعهم والذي يبت في النزاع هم المحكمون لا أطراف الخصومة[1]، بالإضافة إلى ذلك

[1] – عبد الرزاق السنهوري ، المرجع السابق، ص 513.

لا يتنازل الطرفان عن جزء من حقوقها بل أن التحكيم يخضع لقواعد إجرائية منظمة تختلف نصوصا وحكما عن الصلح.

أما بالنسبة للوساطة، فإنها تختلف عن الصلح كونها ترتكز على شخص ثالث يدعي الوسيط يلعب دورا أساسيا في جمع الفرقاء وبذل جهد لإيجاد حل للنزاع، وإذا كان محضر الصلح ينهي النزاع فإن في الوساطة القاضي هو الذي ينهي النزاع[1].

المبحث الثاني: أركان الصلح

عقد الصلح كغيره من العقود الرضائية لا ينعقد إلا بتوافر الأركان التي تشترطها جميع العقود ألا وهي الرضا المحل والسبب، ومادام الصلح عقد يقوم به المعني شخصيا فلا ينعقد إلا إذا قام به الشخص ذاته أو بواسطة وكالة خاصة فضلا على أنه لا ينعقد الصلح إلا بتوافر أركان خاصة به وهي وجود نزاع قائم أو محتملة الوقوع، وتنازل كل طرف عن جزء من إدعاءاته وتوفر النية لدى الأطراف في وضع حد نهائي للنزاع وهذا ما سنفصله ضمن المطالب الآتية.

- راجع حليمة حبار، دور القاضي في الصلح والتوفيق بين الأطراف على ضوء أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الجزء 2، 2009، ص 602.

[1]- عامر بورور، المرجع السابق، ص 335-336.

- عامر بورور ، نفس المرجع، نفس الصفحة.

المطلب الأول: الشروط العامة لإنعقاد الصلح

يعتبر الصلح عقد رضائي ينعقد بإيجاب وقبول، وعليه يخضع للقواعد العامة التي تخضع لها العقود من وجوب تطابق الإيجاب والقبول من حيث التعبير عن الإرادة ومتى يعتد بها وأثرها في حالة وفاة الموجب أو القابل.

وقد تكون إجراءات الصلح قصيرة أو طويلة، تشمل تفاصيل أم لا المهم هو الإتفاق النهائي الذي يتم بين الطرفين والذي ينهي النزاع أو الخصام، ولما كان الصلح مسألة شخصية يقوم بها المعني بالأمر شخصيا فيشترط القانون وكالة خاصة للموكل وعليه لا يجوز للمحامي أن يتصالح على حقوق موكله بدون توفر وكالة خاصة[1].

بالإضافة إلى التراضي، يشترط تحديد محل الصلح تحديدا دقيقا بمعنى يستوجب تحديد الحقوق المتنازل عنها من الطرفين تحديدا دقيقا، ذلك منعا لوقوع أي لبس أو غموض في الصلح، وعليه يجب أن يكون المحل موجودا أو ممكن الوجود معينا أو قابلا للتعيين، مشروعا وغير مخالف للنظام العام[2].

نفس الشيء بالنسبة للسبب[3] الذي يجب أن يكون مشروعا ولا يمكن للقاضي إثبات الصلح إلا بحضور الطرفين وهذا في حالة ما إذا تدخل القاضي

---

[1]- عبد الرزاق السنهوري،المرجع السابق، ص523.

- حليمة حبار ، المرجع السابق، ص605.

[2]- كراطار بن حواء مختارية، صلاحيات القاضي في الصلح التلقائي للخصوم، مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الجزء 2، 2009، ص 627.

[3]- كراطار بن حواء مختارية، المرجع السابق، ص 628.

بحيث يحرر محضرا يوقع عليه الخصوم والقاضي وأمين الضبط ويودع لدى أمانة ضبط الجهة القضائية.

أما فيما يخص الكتابة، فلم يشترط المشرع الجزائري كما فعل المشرع المصري[1] الكتابة أو الرسمية ولكن يفهم من قانون الإجراءات المدنية والإدارية أن الصلح يثبت بالكتابة لضرورة إشتراط محضر يوقع من الأطراف ويودع بأمانة ضبط الجهة القضائية.

المطلب الثاني: شروط صحة الصلح

تتعلق صحة الصلح بتوافر أهلية المتصالحين وخلو هذه الأهلية من العيوب، فبالنسبة للأهلية في عقد الصلح فتنص المادة 460 من القانون المدني على ما يلي " يشترط فيمن يصالح أن يكون أهلا للتصرف بعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح ".

وهكذا فلا يجوز لعديم التمييز أن يجري صلحا لإنعدام الاهلية فيه[2]، بالمقابل يجوز للراشد إجراء أي صلح مادام لم يحجر عليه بالطرق القانونية[3].

أما بالنسبة للصبي المميز فيخضع الصلح الذي يجريه لأحكام قانون الأسرة والقانون المدني وفقا للتفصيل الآتي:

---

[1]– المادة 552 من القانون المدني:" لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بمحضر رسمي".

[2]– تنص المادة 82 من قانون الأسرة " من لم يبلغ سن التمييز لصغر سنه طبقا للمادة 42 من القانون المدني تعتبر جميع تصرفاته باطلة".

[3]– تنص المادة 86 من قانون الأسرة " من بلغ سن الرشد ولم يحجر عليه يعتبر كامل الأهلية وفقا لأحكام المادة 40 من القانون المدني".

إذ عملا بأحكام قانون الأسرة إذا كان الصلح نافعا له يكون صحيحا أما إذا كان ضارا فيكون باطلا، أما إذا كان دائرا بين النفع والضرر يتوقف على إجازة الولي أو الوصي وفي نزاع يرفع الامر للقاضي.

ولكن لما كان تصرف المميز في أمواله جزئيا أو كليا يتوقف على إذن القاضي طبقا للمادة 84 من قانون الأسرة الجزائري، وتطبيقا للمادة 450 من القانون المدني الجزائري المذكورة لا يجوز للمميز ان يعقد صلحا إلا بإذن من القاضي.

أما عملا بأحكام القانون المدني فإن تصرفات المميز تكون قابلة للإبطال لمصلحة ناقص الاهلية، وإذا كان قانون الأسرة صدر سنة 1984 فإن نية المشرع الجزائري اتجهت نحو الإبقاء على البطلان النسبي في التعديل الذي صدر بموجب القانون رقم 05-10 المؤرخ في 2005/06/20 أين نصت المادة 101 منه المعدلة على ما يلي:" يسقط الحق في إبطال العقد، إذا لم يتمسك به صاحبه خلال 5 سنوات يبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب". هذا معناه طبقا للقانون المدني عقد الصلح الذي يعقده شخص ناقص الأهلية يكون قابلا للإبطال خلال مدة 5 سنوات من يوم بلوغ الشخص سن الرشد.

وعليه فإن عقد الصلح الذي يعقده الصبي المميز مازال رهين التناقض الموجود بين أحكام القانون المدني وأحكام قانون الأسرة.

أما بالنسبة لعيوب الرضا فيجب أن يكون الصلح خاليا من العيوب، فيجب أن يكون رضا المتصالحين خاليا من غلط أو تدليس أو إكراه أو إستغلال شأنه

شان جميع العقود، لأن في حالة ما إذا شب عيب من عيوب الإرادة رضا المتصالح، يكون عقد الصلح قابلا للإبطال لصالح من وقع ضحية العيب.

غير أن بالنسبة للغلط تنص المادة 465 من القانون المدني على ما يلي: " لا يجوز الطعن في الصلح بسبب الغلط في القانون".

تعتبر هذه المادة تأكيدا لقاعدة عدم الإعتذار بجهل[1] القانون وخروجا عن القاعدة العامة التي أسست إستثناءات على هذه القاعدة مفادها جواز إبطال العقد لغلط في القانون إذ تنص المادة83 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: " يكون العقد قابلا للإبطال لغلط في القانون، إذا توافرت فيه شروط الغلط في الواقع طبقا للمادتين 81و82 ما لم ينص القانون بغير ذلك".

وترجع المادة 465 المذكورة إلى أنه يمكن للمتصالحين الرجوع إلى القانون والتأكد من أحكامه قبل إجراء الصلح.

المطلب الثالث: الشروط الخاصة بعقد الصلح

يستشف من تعريف الصلح بأنه عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا يتنازل كل طرف على وجه التبادل عن حقه[2]، وجود

---

[1]- راجع في تفصيل هذه المسألة كل من:

- عبد الرزاق السنهوري،المرجع السابق، ص539-540.
- حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 320-321.
- محمد سعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية الوجيز في نظرية القانون، دار هومة 1999، ص 224-225.

[2]- طبقا للمادة 459 من القانون المدني الجزائري.

3 شروط يمتاز بها عقد الصلح خلافا للطرق البديلة الأخرى وهي وجود نزاع قائم أو محتمل الوقوع، تنازل كل طرف عن جزء من إدعاءاته وتوفر نية حسم النزاع[1].

وهكذا يشترط الصلح وجود نزاع قائم مطروح أو محتمل الوقوع، فقد تثور بين الأشخاص بداية نزاع أو وجود بذور لنزاع سيخلف إنشقاقا يسبب أضرارا معنوية ومادية للطرفين المتخاصمين، وهذا النوع من الصلح يكون وقائيا.

أما النوع الثاني فهو الصلح القضائي الذي يحدث أثناء نزاع قضائي والذي يشترط عدم صدور حكم نهائي فصل في الخصومة، وهو الصلح الذي سمح به المشرع خلال جميع مراحل الدعوى والذي يتجسد ميدانيا بمحضر الصلح الذي يصل إلى مرتبة السند التنفيذي.

وقد يحدث صلحا سواء على مستوى التقاضي في الدرجة الأولى أو الثانية وحتى على مستوى الطعن بالنقض، بأن يتنازل المستأنف عن إستئنافه أو الطاعن عن طعنه، وفي هذه الحالة الحكم الإبتدائي أو القرار هو الذي يصبح نهائيا. كما قد يحدث صلحا على مستوى السند التنفيذي وفي هذه الحالة المحضر المكلف بالتنفيذ هو الذي يدون محضر الصلح ضمن محضر التنفيذ.

---

[1]- حليمة حبار، المرجع السابق، ص 599-600.

- كرطار بن حواء مختارية، المرجع السابق، ص 628-629 .

كما يشترط الصلح تنازل كل طرف أو أحدهما عن جزء من الإدعاءات، إذ يقض الصلح تضحية من الطرفان المتخاصمان أو تضحية طرف واحد المهم أن يصل المتنازعان إلى حل ودي يرضي الجميع.

وقد يتصالح الطرفان حول جميع مسائل الخصام فلا يتركان أية نقطة عالقة، وقد يتصالحان حول مسألة واحدة ويتركان الباقي للقاضي للحسم فيه بموجب حكم قضائي.

وأخيرا، لكي يتجسد الصلح يجب أن يتولد عند كل طرف نية حقيقية لحسم النزاع، وتتجلى هذه النية في المجهودات التي يبذلها كل طرف لإيجاد حل للنزاع القائم أو المحتمل الوقوع إذ لولا النية والرغبة التي يتجلى بها كل طرف لما تجسد الصلح.

المبحث الثالث: إجراءات الصلح وآثاره

إن الصلح ينهي النزاع وله أثر كاشف فهو يؤدي إلى إنهاء الحقوق المدعى بها، فقد يكون وقائيا أو قضائيا، والصلح القضائي هو الذي يتجسد في محضر يصل إلى درجة السند التنفيذي.

ولكن قبل ذلك يشترط الصلح إجراءات نص قانون الإجراءات المدنية والإدارية إتباعها عملا بالمادة 4 والمواد 900 إلى 993 منه، وهذا سنعرضه فيما يلي:

المطلب الأول: إجراءات الصلح

الإجراءات التي نعالجها في هذا المطلب تتعلق بالصلح القضائي فقط دون الصلح الوقائي الذي لا يشترط سوى تحرير تصريحات الأطراف أو

مسائل الصلح في وثيقة عرفية سواء من طرف المعنيين أو أمام شخص مؤهل قانونا كمحضر قضائي أو موثق، والتي يبقى محضر الصلح حجة على أطرافه ويخضع لأحكام الوثائق العرفية[1].

وعليه إجراءات الصلح القضائي تخضع لأحكام خاصة يستوجب على الطرفين المتخاصمين إتباعها، وتبدأ من المادة 4 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص على أنه:" يمكن للقاضي إجراء الصلح بين الأطراف أثناء سير الخصومة في أية مادة كانت"، وتضيف المادة 990 على أنه: " يجوز للخصوم التصالح تلقائيا أو يسعى من القاضي في جميع مراحل الخصومة "، أما المادة 991 من نفس القانون فتنص على أنه: " تتم محاولة الصلح في المكان والوقت الذي يراهما القاضي مناسبين، ما لم يوجد نصوص خاصة في القانون تقرر خلاف ذلك".

يستشف من هذه المواد ضرورة توفر 3 شروط لإنعقاد الصلح القضائي، **أولهما** وجوب حضور الطرفين أمام القاضي وإقرارهما بالصلح[2]، إذ لا ينعقد الصلح إلا بحضور المتخاصمين شخصيا أمام القاضي أو بحضور الوكيل بوكالة خاصة، ويقر كل طرف بمحتوى الصلح إقرارا صريحان واضحا، لا مجال لأي غموض أو إبهام فيه.

---

[1]- راجع في ذلك المادة 327 من القانون المدني الجزائري التي تنص على: " يعتبر العقد العرفي صادرا ممن كتبه أو وقعه أو وضع عليه بصمة أصبعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه...إلخ".

[2]- حبار حليمة، المرجع السابق، ص 611-614.

ثانيهما سهر القاضي شخصيا على هذه الإجراءات بحيث لا يوكل هذه المهام إلى قاضي آخر أو إلى الكاتب، ولعل الدور الذي يلعبه القاض خلال هذه المرحلة هو الذي دفع بالمشرع إلى ترك حرية تامة للقاضي في إختيار المكان والوقت الذي يراهما مناسبين لإجراء الصلح عملا بالمادة991 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مع التوضيح أنه بالنسبة للمكان وهو **الشرط الثالث** هناك من يرى[1] ضرورة حصره في قاعة الجلسة أو مكتب القاضي وأنني أرى خلاف ذلك، إذ يمكن للقاضي إجراء صلح بين المتخاصمين حتى خارج جهاز العدالة أثناء الإنتقال للمعاينة مثلا بحيث يكفي تحرير المحضر وتوقيعه من طرف الرئيس المكلف بالصلح والكاتب عملا بنص المادة 992 على أن يودع بعد ذلك لدى امانة الضبط.

المطلب الثاني : آثار الصلح

تنص المادة 220 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي:

" تنقضي الخصومة تبعا لإنقضاء الدعوى، بالصلح أو بالقبول بالحكم أو بالتنازل عن الدعوى...إلخ ".

كما تنص المادة 459 من القانون المدني على أن:" الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقفان به نزاعا محتملا...إلخ".

وهكذا يؤدي الصلح إلى حسم الخلاف أو التنازل وإنهاء الخصومة إما قبل اللجوء إلى القضاء أو أثناء سير الدعوى أمام القضاء.

---

[1]- حبار حليمة، المرجع نفسه ، ص 614.

ويكون صلحا وقائيا إذا تنازل كل طرف عن جرء أوكل إدعاءاته منعا لإحتدام الخصام وخلق جو التنافر والعدوان. وهذا النوع من الصلح وإن كان يضع حدا للخلاف أو الخصام، لكن محضر الصلح الوقائي لا يرقى إلى درجة السند التنفيذي لغياب سلطة القضاء فيه، فإذا ثار النزاع من جديد في المستقبل لا يسع للطرف المتضرر إلا التمسك بالمصلح الذي وقع وعلى القاضي تقدير هذا الصلح وتأثيره على النزاع الجديد أو اللجوء إلى تدابير تحضيرية لإثبات الصلح ومضمونه أو مدى إنهائه للنزاع.

أما الصلح القضائي فقد تضمنته المواد من 900 إلى 993 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فيكون على شكل محضر يوقع عليه الخصوم والقاضي وأمين الضبط ويودع بأمانة الجهة القضائية عملا بالمادة 992 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. وهكذا فالصلح يؤدي إلى إسقاط الحقوق والادعاءات التي تنازل عنها أحد الطرفين بصفة نهائية.

أما فيما يخص العبارات التي تضمنها الصلح، فيشترط القانون التفسير الضيق وهذا ما تضمنته المادة 464 من القانون المدني بالقول: "يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيرا ضيقا أيا كانت العبارات، فإن التنازل لا يشمل إلا الحقوق التي كانت بصفة جلية محلا للنزاع الذي حسمه الصلح". وقد نقضت المحكمة العليا قرار صدر عن مجلس قضائي بسبب توسيعه لعبارات الصلح[1].

[1]- القرار رقم 186 56 الصادر بتاريخ 1989/12/13 منشور في القانون المدني، منشورات بيرتي لسنة 2009 /2010، 121.

وعليه فقاضي الموضوع هو الذي يفسر عبارات الصلح ويجب أن يكون هذا التفسير ضيقا كما يجب أن يكون أثر الصلح مقصورا على النزاع الذي تناوله[1]، بإضافة إلى محضر الصلح ينهي النزاع فإن للصلح أثر كاشف لما إشتمل عليه من الحقوق بحيث يقتصر الأثر على الحقوق المتنازع عليها فيها دون غيرها[2].

وتطبيقا للمادة 993 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فبمجرد التوقيع على المحضر من طرف الخصوم، كاتب الضبط والقاضي وإيداعه لدى أمانة الضبط يصبح سندا تنفيذيا[3].

فلم يحدد المشرع شكل الوثيقة ولا البيانات التي يشترط كتابتها، غير أن ما دام يوقع على المحضر كاتب الضبط والقاضي، فإن هذا الأخير يسهر على توفر جميع البيانات التي تثبت وضوح الصلح وخلوه من العيوب على النحو السابق توضيحه.

---

[1]- عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص 568.

- حبار حليمة، المرجع السابق، ص 618.

[2]- حبار حليمة، المرجع السابق، ص 631.

كراطار بن حواء مختارية، المرجع السابق، ص 631.

[3]- شريف محمد، صلاحيات المحضر القضائي، نشرة القضاة، عدد64، الجزء 2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2009، ص 12.

- حبار حليمة، المرجع السابق، ص 619.

بالإضافة إلى ذلك يستوجب إيداع محضر الصلح لدى كتابة الضبط وهذا حتى يكتسب محضر الصلح تاريخا ورقما وأختاما تجعله يرقى إلى درجة السند التنفيذي.

وعند هذا الحد من الاجراءات يكتسب محضر الصلح صفة السند الرسمي الذي لا يجوز الطعن فيه إلا بالتزوير أو بدعوى الابطال لوجود عيب من عيوب الإرادة فيها أو لعدم مشروعية المحل أو السبب.

الفصل الثاني: الوساطة

إذا كان الصلح معروفا في المنظومة القانونية والقضائية الجزائرية منذ القدم فإن الوساطة كطريق ودي لحل النزاعات إستحدثه المشرع الجزائري بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية بوضع تأطير قانوني وقضائي له.

وتعتبر الوساطة من الطرق القديمة لحل النزاعات تبنتها دول كثيرة وهي تختلف عن الصلح والتحكيم وإن كانت تحقق نفس الأهداف ألا وهي توقي نزاعا محتملا أو إيجاد حل لنزاع قائم وبالتالي التخفيف على القضاء من عبء القضايا ة تخفيف على المواطن من عبء تكاليف القضاء، وإن كان الصلح يجوز في جميع المواد فإن الوساطة حدد المشرع مجالها لذا سنبحث ما هي المواد التي تجوز فيها الوساطة وتلك المستثناة، وهل تجوز خلال جميع مراحل التقاضي أم لا ولها نفس شروط الصلح أم لا ومتى يمكن إعتبار محضر الوساطة سندا تنفيذيا وهذا ما سنعالجه في المبحثين الآتيين سنخصص المبحث الأول لمفهوم الوساطة بصفة عامة والمبحث الثاني لإجراءات الوساطة، شروطها وآثارها.

المبحث الأول: مفهوم الوساطة

تعتبر الوساطة من الطرق البديلة لحل النزاعات وترتكز أساسا على شخص يدعي الوسيط يختاره الأطراف أو يعينه القاضي يلعب دور أساسي في إيجاد حل للنزاع المطروح بين المتخاصمين.

وقد نص قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الجديد على الوساطة وأفرد لها 12 مادة واضعا لها الشروط وأركان وتأطير محكم سنعالجه في المطالب الآتية.

المطلب الأول: تعريف الوساطة

ترجع كلمة الوساطة" Médiation" باللغة الفرنسية إلى العهد اليوناني وكانت تدعى"Médiatio"[1] وهي مشتقة من كلمة "Médiane" أي توسط [2] وقد إستعمل مصطلح "Médiation" في الموسوعة الفرنسية لعام 1694.

وقد نص المشرع الفرنسي على الوساطة في قانون الإجراءات المدنية المادة 1-131 منه[3] كما نص عليها القانون التونسي[4]والقانون المغاربي[1].

---

[1] - Dictionnaire« Larousse»- 21 Rue de mont pernasse 75283 paris cedex 06 Ed, 2008, P632.

[2] – http. « Fr.Zikipidia.org/wiki/M% c 3%A9diation ».

[3] - Article 131-1 du C.P.France «Le juge saisie d'un litige peut, après avoir recueilli l'accord des parties, désigner une tierce personne afin d'entendre les parties et de confronter leurs points de vue pour leur permettre de trouver une solution du conflit les oppose ».

[4]– بورور، الطرق البديلة لحل النزاعات في القانون التونسي، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، الجزء 1، سنة 2009، ص 325.

أما بالنسبة للجزائر فإن الوساطة ليست غربية عن المنظومة القانونية والإجتماعية، ما دام في ظل الاعراف القبائلية[2] كان أعضاء جماعة القرية يقومون بحل الخلافات التي تثور بين الأشخاص تحسبا لإحتدام الخلاف ولجوء الأطراف إلى العدالة مما يخلق إنشقاقا بين سكان نفس القرية.

غير أن قانون الإجراءات المدنية والغدارية كرس الوساطة كوسيلة لحل النزاعات وأفرد لها المادة 12 دون أن يعرفها وقد حذا المشرع الجزائري في ذلك حذو المشرعين بترك التعريفات للفقه.

وأول قانون ذكر الوساطة في القانون الجزائري هو القانون رقم 02-90 المؤرخ في 1990/02/06 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 91/97 الصادر في 1991/12/21 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب.

إذ تنص المادة 10 منه على ما يلي: " الوساطة هي إجراء يتفق بموجبه طرفا الخلاف الجماعي على العمل على إسناد مهمة إقتراح تسوية ودية للنزاع إلى شخص الغير يدعى الوسيط ويشتركان في تعيينه"، وتختلف هذه الوساطة على تلك التي نظمها قانون الإجراءات المدنية والإدارية بحيث الأولى أي الوساطة في الخلافات العمالية تكون قبل اللجوء إلى العدالة إي

---

[1] – يعرف القانون المغربي الوساطة الإتفاقية بحيث يتم تعيين الوسيط من الاطراف راجع في ذلك عبد الكريم الطالب، الشرح العملي لقانون السيطرة المدنية، مطبوعات المعرفة مراكش، سنة 2009، ص 362-366.

[2] - A. HANOTEAU/ A. LETOURNEUX- Les coutumes kabyles- Paris- Chalamel 1869-pp 157-165.

وقائية، أما الثانية فتكون بتدخل القاضي أي تكون بعد رفع الدعوى القضائية، إلا أنهما تتفقان في الجوهر وعليه يمكن تعريف الوساطة بأنها: " آلية تقوم على أساس تدخل شخص ثالث محايد في المفاوضات بين طرفين متخاصمين بحيث يعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين وتسهيل التواصل بينهما وبالتالي مساعدتهما على إيجاد تسوية مناسبة لحكم النزاع"[1].

وأرى أن " الوساطة هي طريقة لحل نزاع بين طرفين متخاصمين تقوم على أساس تدخل شخص ثالث معين أو مختار، محايد يتولى مهمة التفاوض وتقريب وجهات النظر للوصول إلى حل ودي ومرضي للنزاع ".

المطلب الثاني: أنواع الوساطة

إن الوساطة التي تهمنا في هذا الموضوع هي المستخدمة كطريق بديل لحل النزاع وعليه نستثني الوساطة الإدارية أين يعين شخص يلعب دور الوسيط بين المسؤولين الإداريين والشعب. وهكذا يمكن تصنيف الوساطة التي تهم هذه الدراسة إلى نوعين، الوساطة الإتفاقية والوساطة القضائية وهذا ما نعالجه فيما يلي:

أولا: الوساطة الإتفاقية أوالتعاقدية

قد تكون هذه الوساطة قبل اللجوء إلى العدالة أو بعدها وتتخذ أشكالا وطرقا مختلفة وهي:

---

[1]– فنيش كمال، " الوساطة" مجلة المحكمة العليا، عدد خاص، الطرق البديلة لحل النزاعات، الصلح الوساطة والتحكيم، الجزء 2 قسم الوثائق 2009، ص 572.

- Numéro spécial- Modes alternatifs de règlement des litiges : médiation-conciliation et arbitrage- 2éme partie- 2009- p/52.

1 / الوساطة في منازعات العمل[1]:

أفرد القانون رقم 02/09 المؤرخ في 1990/02/06 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 27/91 المؤرخ في 1991/12/21 نصوصا قانونية للوساطة، بحيث تنص المادة 10 أن: " الوساطة هي إجراء يتفق بموجبه طرفا الخلاف الجماعي على إسناد مهمة إقتراح تسوية ودية للنزاع إلى شخص من الغير يدعي الوسيط ويشتركان في تعيينه".

وتضيف المادة 11 " يتلقى الوسيط من الطرفين جميع المعلومات المفيدة للقيام بمهمته ويتعين عليه أن يتقيد بالسر المهني إزاء الغير في كل المعلومات التي يكون قد إطلع عليها أثناء قيامه بمهمته، وتساعد الوسيط في مجال تشريع العمل بناء على طلبه مفتشية العمل المختصة إقليميا" .

واضح من هذه النصوص أن الوسيط في النزاع الاجتماعي يعين من الطرفين لدراسة موضوع الخلاف ويقترح حلولا لتسوية النزاع بتحريره توصية ترسل نسخة منها إلى مفتشية العمل المختصة إقليما، وعندها تنتهي مهمة الوسيط .

أسست هذه المبادرة كفرصة لإيجاد حلول ودية في المنازعات العمالية تفاديا لإجراءات تقاضي طويلة ومكلفة خاصة للعامل الذي كثيرا ما يبقى بدون أي دخل خلال فترة النزاع.

---

[1]– سعيدي صباح، الوساطة كطريق بديل في ظل قانون الاجراءات المدنية والادارية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، سنة 2011، ص 63.

- Ben BELKACEM Farid- La médiation en Algérie- Revue de la cour suprême – Numéro spécial prés – cité, 2éme partie- p/91.

والوساطة المنصوص عليها في التشريعات العمالية تكون إتفاقية ووقائية أي قبل اللجوء إلى العدالة، ولعل وجود طرق قانونية كالوساطة والصلح قبل اللجوء إلى العدالة هو الذي دفع بالمشرع إلى إستثناء القضايا العمالية من الوساطة في المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[1]، فضلا على أن إجراء الصلح وجوبي في القضايا العمالية بديل إشتراط محضر عدم الصلح قبل اللجوء إلى العدالة المادة 504 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2/ الوساطة في القضايا الجزائية

يقصد بها " ذلك الإجراء الذي بموجبه يحاول شخص من الغير بناءا على اتفاق الأطراف وضع حد ونهاية لحالة الإضطراب التي أحدثتها الجريمة عن طريق حصول المجني عليه على تعويض كاف عن الضرر الذي حدث له[2] وإعادة تأهيل الجاني[3]".

وإن كانت هذه الطريقة وجدت صدى في الدول الاروبية عن طريق المجلس الأوروبي، فإنها غير مطبقة في الجزائر بسبب إعتماد الجزائر للصلح

---

[1] – تنص المادة على أنه: " يجب على القاضي عرض إجراء الوساطة على الخصوم في جميع المواد بإستثناء قضايا شؤون الأسرة والقضايا العمالية وكل ما من شأنه أن يمس بالنظام العام ...إلخ ".

[2]– فنيش كمال، المرجع السابق، ص 574.

[3]– أشرف رمضان عبد الحميد، الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية أوردته سعيدي صباح، المرجع السابق، ص 18.

كوسيلة لوضع حد لبعض النزاعات الجزائية، بحيث تنص المادة 6 فقرة 3و4 من قانون الإجراءات الجزائية على ما يلي: " ... تنقضي الدعوى العمومية في حالة سحب الشكوى إذا كانت هذه شرطا لازما للمتابعة، كما أن تنقضي الدعوى العمومية فبالمصالحة إذا كان القانون يجيزها صراحة".

ثانيا : الوساطة القضائية المؤدية إلى حل مباشر للنزاع

تعتبر هذه الوساطة طريقة لحل النزاع بصفة رضائية، مباشرة ونهائية، وهذا ما تضمنه قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري إذ تنص المادة 1003 فقرة 2 على ما يلي: " ... في حالة الإتفاق يحرر الوسيط محضرا يضمنه محتوى الإتفاق ويوقعه والخصوم"، وتضيف المادة 10045 على ما يلي: " يقوم القاضي بالمصادقة على محضر الإتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن ويعد محضر الإتفاق سندا تنفيذيا".

الوساطة المكرسة في قانون الإجراءات المدنية والتي تعتب بديلا لحل النزاعات، هي وساطة قضائية[1] تحدث بعد رفع دعوى قضائية وهي إلزامية على القاضي في جميع المواد ما عدا في مادة الاحوال الشخصية والقضايا العمالية أو التي تمس بالنظام العام، وغير إلزامية بالنسبة للخصوم بحيث يمكن قبولها أو رفضها.

لم يحدد المشرع الجزائري النزاعات التي تخضع لإجراء الوساطة لتنوعها وتباينها وحتى لا يحصر القضاء في أنواع من القضايا قد تظهر في المستقبل، وعليه نص على الحالات التي لا يجوز فيها الوساطة وهي قضايا

[1]- سعيدي صباح، المرجع السابق، ص 21.

شؤون الأسرة والقضايا العمالية لوجود إجراء الصلح فيها وكذلك القضايا التي تمس بالنظام العام.

وعليه تكون الوساطة في عدد كبير من النزاعات القضائية نذكر منها على سبيل المثال جميع القضايا المدنية، جميع القضايا العقارية، جميع القضايا التجارية، جميع القضايا البحرية، جميع قضايا الإيجار[1] ...إلخ.

إشكالية الوساطة في شؤون الأسرة[2]:

تطبيقا للمادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص: " يجب على القاضي عرض إجراء الوساطة على الخصوم في جميع المواد باستثناء قضايا شؤون الأسرة والقضايا العمالية وكل ما من شأنه أن يمس بالنظام العام" فإن المشرع منع إجراء الوساطة في قضايا شؤون الاسرة، ولعل السبب في ذلك هو جعل الصلح يقوم به القاضي إجراءا وجوبيا في جميع قضايا الطلاق أو الرجوع التي تثور بين الزوجين.

ولكن دراسة المادة 56 من قانون الأسرة والمواد 446 إلى 449 من قانون الاجراءات المدنية والادارية يتبادر إلى الذهن سؤال ألا وهو ما هي الطبيعة القانونية للإجراء الذي قصده المشرع. بالفعل إذا إشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت أي طرف ضررا أثناء الخصومة جاز للقاضي تعيين

---

[1]- راجع كذلك فنيش كمال، المرجع السابق، ص 579.

2- عامر بورورو، الطرق البديلة لحل النزاعات في القانون التونسي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 336.

- سعيدي صباح، المرجع السابق، ص 62.

حكمين إثنين واحد من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج لإجراء محاوئبة الصلح بين الطرفين.

فإذا كان الصلح القضائي يتم أمام القاضي الفاصل في الدعوى بعد حضور الطرفين أمامه، وإذا كانت الوساطة القضائية تتم من طرف الوسيط الذي يعينه القاضي، فإن الإجراء المنصوص عليه في المادة 446 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بجمع بين الصلح والوساطة بحيث يحدث أثناء طرح الخصومة أمام القاضي الذي يعين الحكمين واللذان يجريان محاولة الصلح، وبدلا من حضور الطرفين شخصيا أمام القاضي يكفي للحكمين تحرير محضر الصلح الذي يصادق عليه القاضي بموجب أمر غير قابل لأي طعن (المادة 448 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية).

ومادام هذا الاجراء يجمع بين الصلح والوساطة فإنني أعتبره وساطة من نوع خاص، ونظرا للصعوبة الميدانية التي تكتسي تطبيق هذا الاجراء يفضل القضاة الفاصلون في قضايا الرجوع والطلاق اللجوء إلى إجراء الصلح، وعليه إنني أرى عدم جدوى إكتضاض وتباين الإجراءات في مادة واحدة بحيث يكفي لجوء القاضي إلى إجراء محاولة الصلح مع إعطاء هذا الإجراء كل الجدية والصرامة اللازمة نظرا لإتصاله بإحدى ركائز المجتمع ألا وهي الأسرة، وإذا لم يتمكن الطرفان من إثبات الضرر يمكن للقاضي اللجوء إلى أهل الزوجين أو الشهود على شكل تحقيقات خاصة ّأن المادة 153 من قانون

الإجراءات المدنية والإدارية حالات قبول الشهادات بالنسبة لحالة الأشخاص وقضايا الطلاق[1].

المطلب الثالث: إختلاف الوساطة عن أنظمة شبيهة

تختلف الوساطة عن أنظمة شبيهة بها فهي تختلف عن الصلح كما تختلف عن التحكيم.

بالفعل تختلف الوساطة عن الصلح في أن الأولى تكون بتعيين شخص محايد يقترب من المتخاصمين ويحاول إيجاد حل للنزاع المطروح، وعليه نجاح الوساطة يرتكز على الجهود التي يبذلها وعلى تنازل وتحكم كل طرف في مطالبه ثم يحرر محضرا يسمى محضر الوساطة.

أما الثاني أي الصلح فهو إجراء يتخذه طرفي الخصومة شخصيا ولوحدهما قصد وضع حد لخصومة، فيحرران محضرا يتضمن الحل الذي توصلا إليه.

ولكن الإثنين قد يكونان قبل اللجوء إلى العدالة أو بعدها وفي الحالة الأخيرة يصبح محضر الوساطة أو محضر الصلح سندا تنفيذيا[2].

---

[1]- المادة 153 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تنص على ما يلي: " لا يجوز سماع أي شخص كشاهد إذا كانت له قرابة أو مصاهرة مباشرة مع أحد الخصوم ... غير أن الأشخاص المذكورين في هذه المادة بإستثناء الفروع يجوز سماعهم في القضايا الخاصة بحالة الاشخاص والطلاق".

[2]- راجع كذلك سعيدي صباح، المرجع السابق، ص 31إلى 34.

أما فيما يخص الوساطة والتحكيم، فالوساطة قد تكون تعاقدية رضائية أوقضائية هدفها إيجاد حل للنزاع إما قبل طرحه على وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وتخضع لنصوص خاصة بها.

أما التحكيم فهدفه الأول إبعاد النزاع من العدالة لإخضاعه لأشخاص خواص يفصلون فيه وفقا لقواعد موضوعية وإجرائية موضوعية مسبقا وخاصة بالتحكيم، فلا يلعب القاضي فيه أي دور.

وعليه يوجد فرق من حيث مجال كل إجراء من حيث طبيعتهما وإجراءاتهما[1].

المبحث الثاني : إجراءات الوساطة وشروط إنعقادها

سنعالج في هذا المبحث دور الأشخاص الموكول لهم إجراء الوساطة ألا وهما القاضي والوسيط، كما سنتوقف عند الوساطة من حيث طبيعة النزاع وكذا من حيث درجات التقاضي، لنصل إلى شروط إنعقاد الوساطة بحيث لا يكفي عرضها من القاضي بل يجب قبولها من الأطراف المتخاصمة اللذين يبدون إستعدادهم لقبول تتدخل شخص أجنبي بينهم قصد الوصول إلى حل ودي.

المطلب الأول: القاضي كطرف في الوساطة

يستشف من المواد 994 و1002 و1004 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية أن الوساطة تفتح وتختم من طرف القاضي، إذ طبقا للمادة 994

- تراري تاني مصطفى، الوساطة كطريق لحل الخلافات في ظل قانون الإجراءات المدنية والغدارية الجديد، مجلة المحكمة العليا عدد خاص، الجزء 2 سنة 2009، ص 564.

[1]- راجع في تفصيل ذلك سعيدي صباح، المرجع السابق، ص 26-28.

- عامر بورورو، المرجع السابق، ص 321.

المذكورة فإن القاضي ملزم بعرض الوساطة على الخصوم فإذا وافقوا على هذا الإجراء عين القاضي الوسيط وأحال الأطراف على الإتصال به.

والقاضي المطروح عليه النزاع هو الذي يعرض الوساطة وهو الذي يشرف على الإجراءات الشكلية من تعيين وتوقيف وإنهائها، كما يحدد القاضي تاريخ بداية الوساطة وتاريخ رجوع الدعوى بعد الانتهاء من الوساطة.

كما يقوم القاضي بالمصادقة على محضر الإتفاق المتضمن للوساطة بموجب أمر غير قابل لأي طعن.

وعليه فالقاضي طرف فعال في الوساطة القضائية، ولكن قد يحدث لبس في طبيعة النزاع الذي تعرض فيه الوساطة وفي درجات التقاضي.

أولا: من حيث طبيعة النزاع

طبقا للمادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يجب على التقاضي عرض الوساطة في القضايا الإستعجالية، غير أنه لما كانت الدعوى الإستعجالية تقوم على توفر ظرفين أساسيين وهما الإستعجال والخطر، فنرى أنه لا تصلح الوساطة فيها لقيام هذه الأخيرة على شخص ثالث يعين أو يختار وعلى العنصر الزمني المتمثل في الوقت الذي تستغرقه الوساطة للوصول إلى حل النزاع.

أما بالنسبة للنزاع الإداري أين يظهر أحد أطراف الخصومة بمظهر السيادة والسلطة العامة فنرى أنه لا جدوى من الوساطة خاصة أنه يجوز للجهات القضائية الإدارية إجراء الصلح عملا بالمادة 970 من قانون

الاجراءات المدنية والإدارية، وفي حالة نجاح الصلح في حل النزاع فإن محضر الصلح يصبح سندا تنفيذيا[1].

كما يجوز للدولة وفروعها كأشخاص معنوية عامة اللجوء إلى التحكيم عملا بالمواد 975و976 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهذا في الحالات الواردة في الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر وفي مادة الصفقات العمومية.

ثانيا: من حيث درجات التقاضي

بالنظر إلى عمومية نص المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يمكن عرض الوساطة خلال جميع مراحل التقاضي أي سواء على مستوى الدرجة الأولى أي المحكمة أو الدرجة الثانية في الإستئناف أوفي مرحلة النقض.

بالإضافة إلى ذلك لم يفصح المشرع الجزائري هل تعرض الوساطة في بداية الخصومة أو خلال إجراءات الخصومة لحالة رجوع الدعوى بعد الخبرة أو بعد التحقيق أو بعد اليمين.

غير أن بالرجوع إلى أهداف الوساطة التي تتمحور حول إنهاء النزاع بطريقة ودية والتقليل من تراكم القضايا والسعي إلى حلول سريعة وبأقل مصاريف، فإنه لا فائدة من الوساطة بعد إحتدام الخصام وتعقيد الإجراءات، لذا

---

[1]- المادة 973 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تنص على: " إذا حصل صلح، تحرر تشكيلة الحكم محضرا تبين فيه ما تم الإتفاق عليه وتأمر بتسوية النزاع وغلق الملف ويكون الأمر غير قابل لأي طعن".

المنطلق يقتضي أن تعرض الوساطة في بداية الخصومة ، أما في قضايا الرجوع بعد تنفيذ إجراء تحضيري أمرت به المحكمة فلا حاجة إلى الوساطة بل يمكن للأطراف اللجوء إلى الصلح، نفس الموقف بالنسبة للمنازعة المطروحة على مستوى المجلس أو المحكمة العليا، بحيث أصبح بحيازة أحد الطرفين حكما أو قرار قضى لصالحه فلم يبق أي مجال لبوادر وتقريب وجهات النظر لإيجاد حل ودي للنزاع.

المطلب الثاني: الوسيط المكلف بإجراء الوساطة

نصت المادة 997 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: " تسند الوساطة إلى شخص طبيعي أو إلى جمعية وعندما يكون الوسيط المعني جمعية، يقوم رئيسها بتعيين أحد أعضائها لتنفيذ الإجراء باسمها ويخطر القاضي بذلك".

وتضيف المادة 998 على أنه: " يجب أن يعين الشخص الطبيعي المكلف بالوساطة من بين الأشخاص المعترف لهم بحسن السلوك والإستقامة، وأن تتوفر فيه الشروط الآتية: ألا يكون قد تعرض إلى عقوبةعن جريمة مخلة بالشرف وألا يكون ممنوعا من حقوقه المدنية، أن يكون مؤهلا للنظر في المنازعات المعروضة عليه، أن يكون محايدا ومستقلا في ممارسة الوساطة...".

وعليه قد تسند الوساطة إلى جمعية مشكلة من عدد من الوسطاء أو إلى شخص طبيعي كوسيط، ولكن مهما كان النوع فإن الوسيط الذي يتولى المهمة يكون شخصا طبيعيا سواء تصرف بإسمه الشخصي أو باسم الجمعية.

وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 09-100 المؤرخ 2006/03/10 الذي حدد كيفية تعيين الوسيط القضائي والذي يكون ضمن قائمة الوسطاء القضائيين، إذ بعد كل مجلس قائمة للوسطاء بعد دراسة الملفات المودعة من طرف المعنيين، ويشرف على دراسة الملفات وتحديد القائمة لجنة مشكلة على مستوى كل مجلس، وبعد مصادقة وزير العدل على القائمة يؤدي الوسطاء اليمين القانونية[1] يعين القاضي الوسيط من ضمن قائمة يؤدي هذا الأخير اليمين القانونية أمام القاضي تطبيقا للمادة 4 من المرسوم رقم 100/09، ويكون هذا بصفة إستثنائية وتحت ظرف الضرورة.

أما بالنسبة للشروط التي يجب توفرها في الوسيط وإشكالية إثباتها، فيمكن تصنيفها إلى شروط مرتبطة بعوامل خارجية عن الوسيط وتلك المرتبطة بشخصه.

أولا: الشروط المرتبطة بعوامل خارجية

نصت المادة 998 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والمادة 2 من المرسوم رقم 09-100 المؤرخ في 1999/03/10، وتتمثل فيما يلي:

---

[1]- نص اليمين المذكورة في المادة 10 من المرسوم رقم 09-100 المؤرخ في 2009/03/10 على الشكل التالي: " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بمهمتي بعناية وإخلاص وان أكتم سرها، وأن أسلك في كل الظروف سلوك الوسيط القضائي النزيه والوفي لمبادئ العدالة والله على ما أقوله شهيد".

ألا يكون قد تعرض إلى جريمة مخلة بالشرف، وقد حددت المادة 2 من المرسوم رقم 100/09 هذا الشرط بالقول ألا يكون قد حكم بسبب جناية أو جنحة باستثناء الجرائم غير العمدية.

وعليه عبارة " جريمة مخلة بالشرف" جاءت بصفة عامة، بحيث لا يفهم منها الجرائم المتعلقة بالأخلاق بل يمنع على شخص حكم عليه بسبب جناية أو جنحة أن يكون وسيطا.

والسؤال المطروح هل يجب أن يكون الحكم نهائيا أم يكفي مثوله ؟ فتطبيقا للمبدأ " أن الشخص بريء إلى أن تثبت إدانته" وإحتراما لحقوق الشخص، منطلقا لا يعتد إلا بالأحكام النهائية لعدم قبول ملف الوسيط ولكن المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 100/09 المذكورة وسعت من الشروط بحيث لا يسجل كوسيط الضابط العمومي الذي عزل أو المحامي الذي شطب أو الموظف العمومي الذي عزل بموجب إجراء تأديبي نهائي.

وهكذا وسع المشرع الجزائري من شروط الوسيط، بحيث لا يكفي إشتراط عدم صدور حكم في جناية أوفي جنحة بل كذلك عدم صدور إجراء تأديبي نهائي مما يؤدي إلى القول أن حتى الشخص المشكوك في الذي يكون موضوع متابعة جزائية لا يقبل طلبه.

*الإشكالية تكمن في كيفية وضع حيز التطبيق إجراءات المتابعة التأديبية لمواجهة التأديبية لمواجهة طلب الوسيط وملفه ؟ الجواب يكمن في الاعمال التي تقوم بها لجنة الإنتقاء الموجودة على مستوى المجلس والتي أسسها المرسوم رقم 09-100 المذكور، والتي تتكون طبقا للمادة 8 منه من

رئيس المجلس رئيسا، النائب العام رؤساء المحاكم التابعة لدائرة إختصاص المجلس القضائي المعني ورئيس أمانة ضبط المجلس كأمين للجنة.

إذ تعطي المادة 8 أعلاه الحق للجنة في استدعاء أي شخص يمكنه إنارتها في أداء مهامها وبالتالي يمكن للجنة أن تحقق في أي ملف، وان تستدعي أي شخص يمكن أن يفيدها في ملف معين، فالتحقق الذي تقوم به اللجنة هو الذي سيؤدي بالضرورة إلى إكتشاف أي وضعية مخفية.

كما لا يقبل في مهنة الوسطاء المسير الذي حكم عليه بجنحة الإفلاس ولم يرد إعتباره. وفي مجال رد الاعتبار لم يسو المشرع الجزائري بين وضعية المحكوم عليه في جناية أو جنحة والمحكوم عليه بجنحة الإفلاس، إذ هذا الاخير يسمح له بالإلتحاق بمهمة الوسيط إذا رد إعتباره عكس الأول. وأنني أرى ضرورة توحيد الرأي والموقف، إذ لا يعقل الأخذ برد الإعتبار في جنحة الإفلاس التي تتعلق بالأموال والتسيير وعدم أخذ برد الإعتبار في الجنح البسيطة.

بالإضافة إلى ذلك ذكرت المادة 998 فقرة 1 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ألا يكون ممنوعا من حقوقه المدنية[1]ن وهذا طبيعي جدا لأن الشخص الممنوع من حقوقه المدنية لا يمكن أن يصبح وسيطا.

---

[1]– رد الإعتبار نظام يستفيد منه المحكوم عليه بعقوبة نهائية، فبمرور مدة يحددها القانون يمكن أن تحذف العقوبة من صحيفة السوابق العدلية وفي هذا المجال تنص المادة 676 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ما يلي: " يجوز رد إعتبار كل شخص محكوم عليه بجناية أو جنحة من جهة قضائية بالجزائر ويمحو رد الإعتبار في المستقبل كل آثار

ثانيا: العوامل المرتبطة بشخص الوسيط

ترتكز هذه العوامل على إرادة الوسيط وشخصيته، بحيث تنص المادة 998 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على وجوب التأهيل والكفاءة للنظر في المنازعة المعروضة عليه، وان يكون محايدا ومستقلا في ممارسة الوساطة، كما نضيف المادة 3 من المرسوم رقم 09-100 المؤرخ في 1999/03/10 على ما يلي: " يتم إختيار الوسيط القضائي من بين الاشخاص المعترف لهم بالنزاهة والكفاءة والقدرة على حل النزاعات وتسويتها بالنظر إلى مكانتهم الإجتماعية، كما يمكن إختياره من بين الاشخاص الحائزين على شهادة جامعية أو ديبلوم أو تكوين مخصص أو أي وثيقة أخرى تؤهله لتولي الوساطة في نوع معين من النزاعات".

إن المعايير التي اعتمد المشرع تنحصر في القدرة على حل النزاعات والمهارة في تسويتها هما كان المستوى التعليمي للوسيط وكذلك النزاهة والحياد والاستقلال في ممارسة الوساطة.

بالفعل قد يكون للشخص مستوى ثقافي متوسط ولكن بحكم ذكائه وتجربته ومركزه الاجتماعي يكون قادرا على جمع المتخاصمين وخلق جو من الحوار والنقاش بهدف الوصول إلى حل رضائي للجميع، كما يجب أن يكون الوسيط محايدا ومستقلا وفي هذا المجال تنص المادة 12 من المرسوم رقم 100/09 المؤرخ في 1999/03/10 على ما يلي:" يتقاضى الوسيط القضائي

الإدانة العادلة وما ينجم عنها من حرمان الأهليات ويعاد الإعتبار إما بقوة القانون أو بحكم من غرفة الإتهام".

مقابل أتعابا يحدد مقداره القاضي الذي عينه ... ويتحمل الأطراف مناصفة مقابل أتعاب الوسيط القضائي...".

وتمنع المادة 13 من نفس المرسوم على الوسيط القضائي أن يتحصل أثناء تأدية مهامه على أتعاب غير تلك المنصوص عليها في القانون وكل من يخالف ذلك يتعرض للشطب، وعليه من الناحية العملية يحدد الوسيط أتعابه أين يأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل منها حجم القضية وكل الإجراءات التي قام بها، المدة التي إستغرقها الوساطة، الجهد الذي يبذله، وبعد ذلك القاضي الذي عينه هو الذي يحدد الأتعاب على غرار الخبراء.

هل الأتعاب مرتبطة بنجاح الوساطة أم لا ؟ طبيعي جدا أن الوسيط الذي ينجح في الوساطة يحدد أتعابه كما سبق ذكره والقاضي هو الذي يفصل في المبلغ الواجب دفعه من الطرفين المتخاصمين. ولكن في حالة فشل الوساطة بعد قيام الوسيط بعدة إجراءات وتحمل مصروفات فمن العدل أن يعوض عنها بعد تحرير محضر عدم المصالحة من طرفه مواصلة القضية من طرف القاضي.

وأخيرا الوسيط ملزم بكتمان السر وكل ما وصل إلى عمله لتنفيذ الوساطة وهذا عملا بالمادة 1005 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية مع الملاحظة أن كتمان السر مذكور في اليمين التي يؤديها، وعليه أي إخلال بإحترام السر يؤدي إلى شطب الوسيط من قائمة الوسطاء فضلا على تعريضه

للعقوبة المقررة في حالة جريمة إفشاء السر التي يقررها قانون العقوبات الجزائري[1].

وما يلاحظ عن موقف التشريع من الشروط الواجب توفرها في الوسيط هو عدم ضبط هذه الشروط في نصوص موحدة، إذ بدلا من ذكر بعض الشروط في المادة 998 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والمادة 1005 كان يجب الإكتفاء بذكرها في النصوص التنظيمي أي المرسوم رقم 09-100 المؤرخ في 2009/03/10 السابق الإشارة إليه.

المطلب الثالث: شروط إنعقاد الوساطة

تشترط الوساطة قبول من الأطراف بعد عرضها من القاضي ثم أمرا يصدره القاضي لتعيين الوسيط وفي النهاية تنفيذ الوسيط للمهام التي كلف بها وهذا ما نعالجه في ما يأتي:

أولا: قبول الأطراف للوساطة

تطبيقا للمادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يعرض القاضي الوساطة على الأطراف ومادامت الوساطة تهدف إلى إيجاد حل للنزاع

---

[1]- المادة 301 من قانون العقوبات الجزائري التي تنص على ما يلي: " يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000دج إلى 100.000 دج الأطباء والجراحون والصيادلة والقابلات وجميع الاشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقة على أسرار أدلى بها إليهم وأفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون إفشائها ويصرح لهم بذلك".

بطريقة ودية إرادية لا يرفضها القاضي على الطرفين، فلا يلزمهم بقبول الوساطة، وعليه أطراف النزاع أحرار في رفضها أو قبولها.

وهكذا إذا كان عرض القاضي للوساطة مجرد إجراء قضائي لا يتجسد إلا بقبول المتخاصمين لها مادامت تشكل طريقا تعاقديا لحل النزاع لذا فالإرادة الصريحة للطرفين المتخاصمين واجبة، ولعل هذا ما جعل بعض قضاة المحاكم يطلبون الإجابة كتابيا على عرض الوساطة بالقبول أو بالرفض.

ثانيا: أمر الوساطة ودور القاضي خلال تنفيذه

بعد قبول الأطراف المتخاصمة لإجراء الوساطة، يصدر القاضي المطروح أمامه النزاع أمرا يعين فيه الوسيط الذي يختاره هولا الأطراف، ويتضمن هذا الأمر موافقة الخصوم صراحة، إسم الوسيط، عنوانه، المهام المحددة له، الآجال الممنوحة للوسيط لتنفيذ مهامه وتاريخ رجوع القضية إلى الجدول عملا بالمادة 999 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وفور إصدار أمر الوساطة يقوم أمين الضبط بتبليغ نسخة منه إلى الخصوم والوسيط الذي يعلم القاضي بقوله، ثم يشرع الوسيط في عمله وهذا بالمادة 1000 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

غير أن إصدار الأمر ليس معناه تنحية القاضي عن النزاع أو إبعاده عن الإجراءات بل يمكن للقاضي إتخاذ أي إجراء أو تدبير يراه ضروريا في

أي وقت[1] كانت فيه الوساطة، كما يمكن للقاضي إنهاء الوساطة تلقائيا في أي وقت وهذا عندما يتبين له إستحالة السير الحسن للوساطة[2].

هذا ما يثبت أن القاضي يمارس رقابة مستمرة على إجراء الوساطة والسير الحسن لها.

ثالثا: محضر الوساطة كوثيقة رسمية لحل النزاع

إذا لم يتوصل الوسيط إلى حل للنزاع بحيث أدت المساعي كلها إلى فشل وعدم إيجاد أي حل بين الأطراف المتخاصمة، يحرر الوسيط محضر فشل الوساطة يودعه لدى أمانة ضبط المحكمة التي عينته ويعلم القاضي الذي عينه وبالتالي ترجع القضية للجدول ويواصل القاضي الإجراءات فيها إلى غاية صدور حكم فيها.

أما إذا نجحت المساعي التي قام بها الوسيط، فيحرر كذلك محضر يتضمن النقاط التي تم الإتفاق عليها لإنهاء النزاع ثم يوقع عليه مع الخصوم ويودع نسخة منه لدى كتابة الضبط المحكمة. ويجسد المحضر الذي يحرره الوسيط عدالة إتفاقية ومرفقية في آن واحد، بحيث يكرس اتفاق الاطراف المتخاصمة ووصولها إلى حل ودي للنزاع، كما يجسد عدالة مرفقية أي عدالة يختمها مرفق القضاء مادام القاضي المطروح أمامه النزاع يصادق على محضر الوساطة بامر غير قابل لأي طعن وهذا عملا بالمادة 1004 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

---

[1]– وهذا ما تنص عليه المادة 995 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية.

[2]– راجع المادة 1002 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

المطلب الرابع: القيمة القانونية لمحضر الوساطة

لكي يتمتع محضر الوساطة بقيمة قانونية تؤدي إلى إنهاء النزاع، يجب أن يتضمن محضر الوساطة شروطا شكلية وموضوعية نبينها فيما يلي:

أولا: الشروط الشكلية

كأية وثيقة رسمية تكرس اتفاقا وسلطة عامة، يجب أن تتضمن عددا من البيانات شأنها شأن الأحكام القضائية، بحيث يجب أن يتضمن محضر الوساطة ذكر المجلس القضائي التابعة إليه المحكمة المطروح أمامها النزاع، اسم المحكمة، الإشارة إلى الامر الذي عين الوسيط، الاشارة إلى القسم المطروح أمامه النزاع، رقم القضية تاريخ تأجيل القضية أو رجوعها إلى الجدول وصفة الأطراف مع ضرورة ذكر وثيقة رسمية تثبت الهوية كبطاقة التعريف الوطنية او رخصة السياقة، توقيع الوسيط، مصادقة المحكمة عليه بواسطة الأمر الذي يرافقه دوما ولكن ما يلاحظ على المحاضر أن الوسطاء يحررون محاضر صلح وليس محاضر وساطة والحال أن الصلح والوساطة إجراءين مختلفين.

ثانيا: الشروط الموضوعية

تفيد كلمة التنفيذ في الأحكام القضائية عادة جبر أحد الطرفين أوكلاهما بأداء عمل معين أو دفع مبلغ معين ويحصل التنفيذ ولو باللجوء إلى القوة العمومية.

في حالة الوساطة ومادام تمثل طريقا وديا لحل النزاع لا حاجة إلى إستخدام القوة العمومية بالعكس يتم التنفيذ بطريق ودي ولو اقتضى الأمر قيام محضر بتنفيذ الإتفاق وتحرير تنفيذ عن ذلك.

ولكن هذا يقتضي تطبيق اتفاق الوساطة ميدانيا، لذا يجب أن يتضمن محضر الوساطة شرطين أساسيين وهما:

1/ النقاط الاساسية المتفق عليها، والتي تكون متنوعة ومتباينة حسب تباين وإختلاف النزاعات، وقد سبق القول أن عادة ما يتضمن الإتفاق تنازل كل طرف عن جزء من إدعاءاته إرضاء الطرف الآخر. وعليه يجب توضيح كل نقطة تم الإتفاق عليها، كما يجب أن تبيان كل التفاصيل المتفق عليها وهنا للوسيط دور هام جدا ويبين مهاراته في حل النزاع لأن غموض أو إبهام سيؤدي لا مجال إلى إشكال في التنفيذ أو صعوبات تولد إحساسا بعدم إنهاء النزاع مما سيؤدي إلى إعادة طرح النزاع من جديد على العدالة، أي الوصول إلى نتيجة معاكسة لأهداف الوساطة.

ولعل مراقبة القاضي لمختلف إجراءات الوساطة ومصادقة القاضي على محضر الوساطة إجراءات من شأنها الحد من المشاكل التي قد تحدث أثناء التنفيذ.

وحيث أنه يمكن التأكد من توفر الصيغة التنفيذية لدى محضر الوساطة بقراءتها وفقا لما ذكر في المادة 601 المذكور مرفوقة من خاتم الجهة القضائية التي أصدرتها واسم كاتب الضبط الذي يوقع على النسخة التنفيذية.

الخاتمة: تقييم تجربة الجزائر

إن تكريس الطرق البديلة لحل النزاعات في الجزائر ضرورة أملتها عدة عوامل منها خاصة التطور الكمي والنوعي لحجم القضايا وكذلك إعتماد عدد من الدول لهذه الطرق لفك الإكتضاض الذي كان يعاني منه جهاز العدالة.

وإذا كان الصلح متجدرا في المجتمع الجزائري فإن قانون الاجراءات المدنية والادارية وضع للصلح إطارا قانونيا من حيث الإجراءات بعدما كان القانون المدني نص عليه وكرسه من حيث الموضوع، أما بالنسبة للوساطة التي تعتبر إجراء دخيل وجديد على المنظومة القانونية والإجتماعية الجزائرية فإنها تطرح عدة مشاكل ترجع أساسا إلى نقص التجربة في تطبيقها وأحجام المتخاصمين على اللجوء إلى هذا الإجراء.

وما يلاحظ على هذه التجربة القصيرة أن القضاء يعامل محاضر الوساطة كمحاضر الصلح، بديل أن الوسطاء لا يحررون محاضر وساطة بل محاضر صلح أو محاضر عدم صلح مما يشكل إختلاط في المفاهيم والطبيعة القانونية لكل محضر علما أنه يوجد إختلاف بين الصلح والوساطة وربما هذا ناتج كذلك عن عدم وجود توحيد في الشروط الشكلية التي يجب أن يتضمنها كل محضر كما هو الحال بالنسبة للأحكام القضائية.

كذلك سكوت قانون الإجراءات المدنية والإدارية على الأتعاب بالرغم من أنها تشكل حافزا لإنجاح الوساطة خاصة ومن يدفعها وفي أية حالة يتم تقسيمها..إلخ.

بالإضافة إلى كل ذلك يوجد خلل في معالجة محاضر الصلح ومحاضر الوساطة من طرف القضاة إذ بالرجوع إلى المادة 600 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري فإن "محاضر الصلح أو الإتفاق المؤشر عليها من طرف القضاة والمودعة بأمانة الضبط تعتبر سندات تنفيذية". وعليه طبقا للمادة 993 فإن محضر الصلح الموقع من طرف الأطراف والقاضي والمودع لدى أمانة الضبط يصبح سندا تنفيذيا، نفس الشيء بالنسبة لمحضر الوساطة إذ طبقا للمادة 1004 فإن القاضي يصادق بموجب أمر غير قابل لأي طعن فيصبح المحضر سندا تنفيذيا.

غير أن الإجراءات المتبعة أمام المحاكم تختلف بحيث بعد إيداع المحاضر لدى أمانة ضبط المحكمة ترجع القضية إلى الجدول، فإذا سحب المحضر ودفع الملف لا يصبح سندا تنفيذيا بل يفصل القاضي في القضية بحكم يصادق على المحضر والحكم يصدر في هذه الحالة بصفة إبتدائية وعليه هناك إبتعاد على جوهر وروح الصلح والوساطة لأن في هذه الحالة يجب تبليغ الحكم وإنتظار آجال الاستئناف وبعدها الحكم المصادق على المحضر هو الذي يمهر بالصيغة التنفيذية لا المحضر.

والشيء الذي يحدث أن خلال مدة الإجراءات قد يتراجع طرف عن الصلح أو يرفع إستئناف ولو أن قضاة المجلس يرفضونه إلا أن العنصر الزمني ووصول النزاع إلى المجلس يعاكس تماما أهداف الوساطة والصلح.

أما في حالة عدم سحب الملف وعدم دفعه في الملف فإن القاضي المكلف بالقضية والذي عين الوسيط لا يبحث عنه بل يواصل الاجراءات في

القضية ويفصل فيها بدون المحضر وهذا يشكل عيبا في معالجة هذا النوع من المحاضر، وحتى في حالة سحب المحضر وإيداعه من الطرف الذي يهمه التعجيل في القضية فإنه يكفي حضور الطرف الآخر أمام القاضي وإنكار ما دون في المحضر لكي يتخذ القاضي موقفا بإبعاد المحضر والتصدي من جديد للفصل في النزاع.

هذه المواقف كلها تقلل من شأن محاضر الصلح والوساطة التي بذلها الوسيط والقاضي والأطراف.

وعليه إذا كان المشرع رفع محاضر الصلح والوساطة إلى مصف السندات التنفيذية، فلما لا تعامل بهذه الصفة بحيث الصيغة التنفيذية تمنح للمحضر الذي يصبح صالحا للتنفيذ لا للحكم الإبتدائي الذي صادق عليه، خاصة أن ما تقصده المادة 1004 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية هو أن الأمر بالمصادقة غير قابل لأي طعن، فيصبح المحضر سندا تنفيذيا.

غير أن الإجراءات المتبعة أمام المحاكم تختلف بحيث بعد إيداع المحاضر لدى أمانة ضبط المحكمة ترجع القضية إلى الجدول، فإذا سحب المحضر ودفع في الملف لا يصبح سندا تنفيذيا بل يفصل القاضي في القضية بحكم يصادق على المحضر والحكم يصدر في هذه الحالة بصفة إبتدائية وعليه هناك إبتعاد على جوهر وروح الصلح والوساطة لان في هذه الحالة يجب تبليغ الحكم وانتظار آجال الإستئناف وبعدها الحكم المصادق على المحضر هو الذي يمهر بالصيغة التنفيذية لا المحضر.

والشيء الذي يحدث أن خلال مدة الإجراءات قد يتراجع طرف عن الصلح أو يرفع إستئناف ولو أن قضاة المجلس يرفضونه إلا أن العنصر الزمني ووصول النزاع إلى المجلس يعاكس تماما أهداف الوساطة والصلح. أما في حالة عدم سحب الملف وعدم دفعه في الملف فإن القاضي المكلف بالقضية والذي عين الوسيط لا يبحث عنه بل يواصل الإجراءات في القضية ويفصل فيها بدون المحضر وهذا يشكل عيبا في معالجة هذا النوع من المحاضر، وحتى في حالة سحب المحضر وإيداعه من الطرف الذي يهمه التعجيل في القضية فإنه يكفي حضور الطرف الآخر أمام القاضي وإنكار ما دون في المحضر لكي يتخذ القاضي موقفا بإبعاد المحضر والتصدي من جديد للفصل في النزاع.

هذه المواقف كلها تقلل من شأن محاضر الصلح والوساطة والجهود التي بذلها الوسيط والقاضي.

وعليه إذا كان المشرع رفع محاضر الصلح والوساطة إلى مصف السندات التنفيذية لما لا تعامل بهذه الصفة بحيث الصيغة التنفيذية تمنع للمحضر الذي يصبح صالحا للتنفيذ لا للحكم الإبتدائي الذي صادق عليه خاصة أن ما تقصده المادة 1004من قانون الإجراءات المدنية والإدارية هو أن الأمر بالمصادقة غير قابل لأي طعن، ولن يتأتى ذلك إلا بتدخل السلطة القضائية العليا.